

قضية

تحت عنوان «ربيع في مدّ وجزر: هل تنتج الثورات العربية ديموقراطيات أم ديكتاتوريات أم اضطرابات؟» أصدرت وحدة الأبحاث في مجموعة «ذي إيكونوميست» الانكليزية تقريراً يقترح 3 سيناريوهات لما سيؤول إليه «الربيع العربي» في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. أنظمة هجينة وحروب أهلية وتطرّف إسلامي وانقلابات عسكرية... الكل مرتبط بمصير مصر

الربيع العربي في ثلاثة سيناريوهات

صباح أيوب

انطلاقاً من تصنيفه «أهمّ تغيير يحصل في المنطقة منذ انتهاء الحقبة الكولونيالية في منتصف القرن العشرين»، اهتمّ بحث الوحدة التابعة لـ «إيكونوميست» بالشقين السياسي والاقتصادي لكل دولة تشهد تحركات وللمنطقة ككل. النقطة المشتركة في كل أجزاء التقرير تتحدث عن مخاض صعب تمرّ به الدول المعنية بغض النظر عن النتائج التي ستولدها موجة التغيير تلك. ولتلك النتائج، رسم التقرير سيناريوهات ووضع لكل منها نسبة أرجحية مع التركيز على مصر بوصفها البوصلة التي ستوجه المنطقة سياسياً.

بداية، اعتمد البحث على معيار الديمقراطية ليصنّف الدول في «جدول الديمقراطية لعام 2010»: لا ديموقراطيات في المنطقة بل في أحسن الأحوال «أنظمة هجينة» في لبنان والأراضي الفلسطينية والعراق، والباقي مجموعة ديكتاتوريات تبدأ بالكويت (الأقل ديكتاتورية) وتنتهي بالمملكة العربية السعودية (الأكثر ديكتاتورية). لكن سقوط «أحد أكبر الأنظمة القمعية» في مصر خلال أسابيع، سمح للقيمين

على البحث بطرح سؤال: «هل ستشهد الدول العربية موجة ديمقراطية كما حصل في أوروبا الشرقية عام 1989؟». سرعان ما يأتي الجواب أقلّ تفاؤلاً، إذ إن أفضل الاحتمالات التي خلص إليها التقرير هي تحول الأنظمة المتحركة إلى هجينة. ولـ «النظام الهجين» ميزات منها: انتخابات غير حرة وغير عادلة، ضغوط تمارسها الحكومة على المعارضة، أحزاباً وأفراداً، انتشار الفساد، ضعف تطبيق القانون، هشاشة المجتمع المدني، عدم نزاهة القضاء... لذا يصف التقرير المشهد السياسي للربيع العربي وتداعياته بـ «خطوتين للأمام خطوة للوراء». أما السيناريوهات الثلاثة فهي: السيناريو الأول بعنوان «حصار ديموقراطي هزيل» ويرجح الباحثون

إمكانية تحقيقه بنسبة 60%. ركنا هذا السيناريو هما تونس ومصر. يقول التقرير إن ما يحصل في هاتين الدولتين سيحدد حجم التغيير الذي يمكن أن تحققه التحركات الشعبية. لكن في باقي الدول التغييرات ستكون «تجميلية» فقط وقد يرقى بعضها إلى أنظمة هجينة بأقصى الحدود. وعلى الرغم من اعتماد كل من تونس ومصر طريقتين مختلفتين لتنفيذ الإصلاحات الدستورية، هما تتمتعان ببعض نقاط القوة مثل: التخلص السريع من رؤوس النظام السابق، نزاهة بعض مؤسسات الدولة مثل الجيش والقضاء والبنك المركزي والخدمات الاجتماعية والإعلام. لكن القاسم المشترك أيضاً بين تونس ومصر، هو حدوث صدامات عنيفة ذات

ثلاثة سيناريوهات والبوصلة واحدة: مصر (اسماء وجيه - رويترز)



«القاعدة» والربيع العربي

يرى التقرير أن الثورات العربية السلمية وما حققتة ستؤدي إلى تراجع نفوذ تنظيم «القاعدة»، بزعامة أيمن الظواهري (الصورة). إذ إن التحركات الضخمة التي قادها الشباب لم يكن لـ «القاعدة» فيها أي دور أو مساهمة أو مكان. فمحرّكو الثورات الأساسيون لم يكونوا في أفغانستان أو باكستان، بل حققوا إنجازاتهم عبر مواقع الكترونية («فايسوك» و«تويتر») مركزها الولايات المتحدة الأميركية. وعندما هذد المواطنون العرب في بنغازي، كانت أوروبا والولايات المتحدة هما من هبّتا لنجدتهم. لذا يشير التقرير إلى أن الرسالة التي حملها الثوار العرب تختلف كثيراً عن الرسالة العنيفة لمجاهدي «القاعدة». إلا أن البحث يحذر من دور «القاعدة» المتصاعد في اليمن، وينبئ إلى أن عودة الديكتاتوريات إلى المنطقة ستؤدي إلى إعادة إحياء «القاعدة».

متابعة

مجلس الأمن: إخفاق جديد للمحور الغربي ضدّ سوريا

السورية في بريطانيا»، في السابع عشر من الشهر الجاري، رحلة جوية إلى دمشق تحت شعار «رحلة تضامن مع الوطن» للتعبير عن «دعم مسيرة الإصلاح في سوريا». وكشف المتحدث باسم نادي الجالية السورية محمد القرشي أن (نحو 100 مغترب سوري يحملون الجنسية البريطانية، من بينهم أكاديميون وأطباء ورجال أعمال، سيشاركون بالرحلة تأييداً لمسيرة الإصلاح ودعماً للإقتصاد السوري). ولفت إلى أن رحلة التضامن «تهدف إلى الإحتجاج على قرار بريطانيا استدعاء مواطنيها المقيمين في سوريا ودعوة البريطانيين إلى تجنب السفر إلى هناك، ونعتبر هذا القرار محاولة لضرب الإقتصاد السوري».

وأوضح القرشي أن المغتربين السوريين المشاركين برحلة التضامن «سينزورون جرحي الجيش وقوات الأمن في مشافي دمشق، ويضعون إكليلاً من الزهور على ضريح الجندي المجهول، ويتبرعون

وقت». وتابع أن «الصين تعتقد أيضاً أنه لا بد من أن ينطلق مجلس الأمن بتحديد خطواته تجاه سوريا من مدى مساهمتها بانفراج الوضع هناك»، مشيراً إلى ضرورة أن «يدفع مجلس الأمن الأطراف المعنية إلى حل الخلافات عبر الحوار والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط».

بدوره، جدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف رفض دعوة فرنسا لاستصدار قرار في مجلس الأمن الدولي يدين النظام السوري، على قاعدة أن هدف موسكو هو «حل المشاكل، لكن إدانة بعض الأشخاص من دون تقديم الحل لا يؤدي بنا إلى أي مكان».

ميدانياً، أكد ناشطون سوريون إن القوات السورية قتلت 8 أشخاص في الزور أمس، والآخرين في أربع قرى بمنطقة جبل الزاوية في محافظة إدلب. وفي إطار مساندة مساعي الرئيس السوري للإصلاح، ينظم «نادي الجالية

موقع دير الزور «لا يمثل تهديداً لأنه تم تدميره».

بدوره، أعرب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية هونغ لي، عن أملها بأن «يساهم مجلس الأمن الدولي بدفع الأطراف إلى حل خلافاتهم من خلال الحوار فيما بينهم». ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» عن هونغ قوله، خلال مؤتمر صحفي، رداً على سؤال عن الاجتماع التشاوري الذي عقد في سوريا قبل إجراء مؤتمر حوار وطني موسع، إن الصين «ترحب بسعي كل الأطراف في سوريا لمعالجة الإختلافات عبر الحوار والمشاورات». وحث كل الأطراف السورية على «تفادي إراقة الدماء وضمان الإستقرار والنظام الإجتماعي الطبيعي». وعلق هونغ على قيام بعض المواطنين السوريين بدخول السفارتين الفرنسية والأميركية في دمشق بالأعراب عن قلق بكين إزاء الوضع في سوريا، أملاً «باستعادة النظام الاجتماعي والإستقرار بأسرع

دون التوصل إلى اتفاق حول «الأنشطة النووية السرية» المزعومة لسوريا، وذلك في تعليقها على الجلسة التي عقدها المجلس مساء أمس، بعدما أحالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ملف سوريا إلى نيويورك على خلفية تحقيق تجريبه الوكالة حول مجمع دير الزور الذي قصفته إسرائيل في أيلول 2007. وقالت راييس «أعتقد أنه كما كان واضحاً في التصويت في فيينا، هناك أعضاء بعينهم في المجلس، بما في ذلك بعض الأعضاء الذين يتمتعون بحق النقض (روسيا والصين) ولم يساندوا إحالة سوريا إلى مجلس الأمن، ومن غير المرجح أن يكون لديهم استعداد لتأييد ما سيتمخض عنه المجلس هذه المرة»، في ظل ترجيح معظم الدبلوماسيين بالألا تواجه دمشق عقوبات من الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وخصوصاً أن موقف موسكو الذي عبر عنه المندوب الروسي لدى الدولية للطاقة الذرية غريغوري بردينكوف لا يزال على حاله من أن

ظل المشهد الدولي، أمس، منقسماً بين محور بكين - موسكو المؤيد للنظام السوري، والرافض لإحالة ملفه إلى مجلس الأمن الدولي، من جهة، و«الحلفاء» الغربيين المصزيين على إدانة دمشق من جهة أخرى. وفي الوقت نفسه تواصلت المظاهرات في أكثر من منطقة، وتصدى لها النظام بالقوة، حيث سُجّل في الساعات الـ 48 الأخيرة عودة لوتيرة العنف، مع تأكيد مصادر المعارضة السورية سقوط 8 قتلى من صفوف المتظاهرين في محافظتي دير الزور وإدلب.

وقال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، إنه يريد فرض المزيد من العقوبات على الحكومة السورية لأن «سلوك الرئيس السوري غير مقبول، ويجب أن نشدد العقوبات على نظامه الذي يستخدم أكثر الأساليب وحشية ضد شعبه». وفي السياق، توقعت المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة سوزان راييس أن تحول الانقسامات داخل مجلس الأمن